رواج في حركة التداولات اليومية

«ساسكو بنك»: أسواق الأسهم تواصل انتعاشها في الربع الثالث من العام الحالي

قال تقرير ساسكو بنك «من الممكن أن يكون الربع الثالث حيث يمكن لأبطأ المستثمرين أن يتعلقوا بسوق الأسهم وقدرتها على تسلق جدار المخاوف، حتى لو كان الدافع رياحا خلفية من تأثير البنك المركزي وطاقم تمثيل من السياسيين لا مصلحة لهم إلا الاستعداد التام لتأخير أي إصلاح حقيقي.»

وأضاف: واصلت سوق الأسهم انتعاشها في الربع الثاني وأوائل الربع الثالث من السنة، منطلقة بكامل قوتها متحدية قوانين الجاذبية والتعقل الاستثماري. لكن هل سنرى شيئا جديدا بالنسبة لبقية الربع الثالث؟ أم أن انتظار العودة إلى واقع والتطبيع هي - مثل شخصيات صمويل بيكيت «فلاديمير واستراجون» - تماما مثل الانتظار العبثي لغودو؟

في عالمنا هذا الغودو الذي نحن بانتظاره هو دعوة للصحوة - عمليات الإصلاح الواجب القيام بها لإعادة الاقتصاد العالمي إلى طبيعته، حيث لا يكون وقود الأسواق القوية ليس المال السهل وأسعار الفائدة «صفر» وأسعار فائدة حقيقية سلبية، ولكن بدلا من ذلك، والابتكار وخوض المخاطرة الحقيقية وبنفس القدر من الأهمية خوض الخسارة الحقيقية. هذا شيء لم نشهده بشكل جدي منذ ما قبل الآن غرينسبان، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق.

إن السيناريو المتسم بكبر احتمال حدوثه من هنا هو ذلك السيناريو الذي تبلغ فيه أسواق الأسهم مستويات مرتفعة جديدة في الربع الثالث لأسواق الأوراق المالية - حيث تبلغ 1750 أو حتى 1800 في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 الأمريكي على أساس الرياح الدافعة للأرباح المدارة وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الذي يتلكأ في إنهاء التسهيل المالي على الرغم من الحاجة الواضحة للقيام بذلك. ومن المفارقات، فإن مواصلة أرقام النمو المتباطىء في الولايات المتحدة والدول الأساسية في أوروبا - في ظل غياب الظروف المثالية بالنسبة للاقتصاد - تبدو مثالية للمشاركة في المسيرة المستمرة لسوق الأسهم لأن هذا يبقي الدعوة إلى الصحوة معلقة.

ولكن يجب ألا نخطئ؛ ما أسميته «مثلث برمودا» علم الاقتصاد «انخفاض النمو وارتفاع أسواق الأسهم وارتفاع معدلات البطالة» ليست واقع مستدام؛ إنه مجرد وهم من شأنه أن يصبح من المؤلم - وبشكل متزايد - أن نخلص أنفسنا من استمرارنا أكثر في الايمان بأنه حقيقة. مؤلما بشكل متزايد على تخليص أنفسنا من أطول ما زلنا نعتقد أنه هو حقيقي.

ليس لخلفية السوق في الربع الثالث أي علاقة بالأسس الاقتصادية، ولكن لها علاقة كبيرة بما إذا كان الساسة سوف يستمرون في قدرتهم على كسب الوقت وكما كانوا ولازالوا يفعلون منذ عام 2008.

كان رفاق السلاح المخلصين لهم منذ 2008 هم البنوك المركزية، حتى لو أن هذا العام قد شهد أول التذمرات - معظمها من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، برغم أنها كانت بشكل متقطع - أن التيسير الكمي لا يمكن أن يستمر إلى الأبد وأن تطبيعا سوف يكون في نهاية المطاف لازما. وبالفعل، فإن بنك التسويات الدولية - الذي يسميه البعض «البنك المركزي للبنوك المركزية» - قد حذر مؤخرا بعبارات لا الدبلوماسية أن مفهوم «بقدر ما يتطلبه الأمر» «السياسة النقدية» لها فعلا حدودها وأنها إذا أجريت بشكل مستمر فإن ذلك من شأنه أن يضر بقدرة والبنى التحفيزية للإصلاحات.

وبعبارة أخرى، فإن الخطر يكمن في أن تجد البنوك المركزية إجراءاتها مشكوك فيها بشكل متزايد وهذا في حد ذاته يجب أن يشكل تحذيرا شديد اللهجة للمستثمرين لأنهم كانوا المحرك الرئيسي الذي أوصل أسواق الأصول إلى مثل هذه المنازل المرتفعة عبر الإساءة القوية لتسعير العملة، وبالتالي فإن سعر المجازفة قد ضرب منذ حدوث الأزمة المالية العالمية.

يوحي مزيج من الاعتقادات الخاطئة - أن الزمرة ستنهي الظروف الاقتصادية البطيئة الجارية - بوجود اعتقاد بأن البنوك المركزية لن تغير الوضع الراهن. ولكن القضية تبقى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يزال يتحدث عن إنقاص عمليات شرائه للأصول كما لو كان لا يستطيع الحفاظ على «حالات الطوارىء» إلى الأبد. ومع ذلك فإن توقيت سحب السيولة - بالنظر إلى الخلفية الاقتصادية - يبدو غير ملائم.

أصبحت توقعات أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة للنصف الأول من عام 2013 1.7 في المئة سمة لا غنى عنها وجزءا من الحياة اليومية. لا تشهد مؤشراتنا التطلعية أي تحسن أو تدهور، ولذا فإننا نتوقع نموا نسبته 1.7 في المئة للعام كله بعدما كانت نسبة النمو 2.2 في المئة في عام 2012. كان التباطؤ هذا العام منتجا من التعديلات في الرموز الضريبية وخفض الإنفاق المالي على الهامش، فضلا عن اقتصاد عالمي تحت تاثير الضغط ومستهلكين أمريكيين أكثر ضعفا «أو بالأحرى تناقص في الدخل القابل للتصرف».

من الممكن أن يكون الربع الثالث حيث يمكن لأبطأ المستثمرين أن يتعلقوا بسوق الأسهم وقدرتها على تسلق جدار المخاوف، حتى لو كان الدافع رياحا خلفية من تأثير البنك المركزي وطاقم تمثيل من السياسيين لا مصلحة لهم إلا الاستعداد التام لتاخير أي إصلاح حقيقي. ولماذا يتعين على الساسة التحدث في موضوع الإصلاح الحقيقي عندما تعني الدعوة للصحوة وجود ألم على المدى القصير يترجم إلى الهزيمة مضمونة في الانتخابات القادمة.

بات عدم القدرة على التوفيق بين ما هو مطلوب «الإصلاح» مع ما يجري القيام به بالفعل «كسب الوقت» الآن في مرحلته النهائية. هذه هي مرحلة - ارتفاع حاد وسريع يليه هبوط حاد وسريع - تبدأ فيها الجيوب المتبقية من المشاركين في السوق - الذين يتصرفون في الواقع وفقا لأساسيات - بالاستسلام في حين يبدأ محافظو البنوك المركزية والسياسيون يشعرون بالثقة أن تقاعسهم قد يعمل، حتى لو رفضت عجلة الاقتصاد الحقيقي التحرك. نحن نعتقد أن الربع الثالث قد يكون في الواقع النقطة المحورية الرئيسية. يمكن أن يكون بداية نهاية المال السهل المفرط ونقطة تحول نحو انسحاب بطيئ من التيسير الكمي «بعد بداية خاطئة لنفس الأمر في الربع الثاني»، فضلا عن أنه سيكون نهاية الاعتقاد بأن النمو الحقيقي يمكن أن يعود دون إصلاحات. ومن المفارقات أنه حتى عند إبطاء برنامج التسهيلات الكمية، فإن ذلك يمكن أن يكون أيضا نقطة انطلاق نحو أدنى مستويات أسعار الفائدة في عام 2014، عندما يقدم مشروع القانون النهائي لإقراره.

وبعبارة أخرى، نحن لا نرى بعد أن هناك فقاعة في الدخل الثابت، ولكن لا نزال نرى احتمالات كبيرة لمستويات منخفضة جديدة في الدخل في عام 2014. لا يمكننا أن نتوقع حدوث انتعاش طالما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - والتي تمثل 80 في المئة من الاقتصاد - تكافح من أجل ابتكار وخلق فرص عمل جديدة. هنا تكمن المشكلة: 20 في المئة من الاقتصاد المكون من الشركات المالية المسجلة في البورصة والبنوك الشبه مملوكة من الدولة ليست من ضمن المبتكرين والمبدعين للوظائف. إنها لا تحتاج إلى أن تكون من ضمنهم؛ فهم يشترون منافسيهم والنجوم الصاعدين الأقوياء. ما عليك إلا أن تلقي نظرة على قطاع التكنولوجيا الذي نجد فيه أسماء تجارية مثل جوجل وياهو ومايكروسوفت تواصل دفع أقساط ضخمة لذلك «الشيء الكبير المقبل».

الحدث الرئيسي الذي انتظرناه طوال العام هو الانتخابات الألمانية في 22 سبتمبر - ليس لكثرة عدم تأكدنا من نتيجة أن تخسر المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الانتخابات «التي لن تفعل». وإنما لأن هذه الانتخابات هي حول كيف يمكن للحكومة الألمانية الجديدة والبرلمان الجديد أن يشكلا سياسة الاتحاد الاوروبي. لا تزال أوروبا تمتلك عدد كبير من البنوك أو فروع البنوك أكثر مما هو ضروري من البنوك الضعيفة ماليا، وهذه مسألة تحتاج في نهاية المطاف إلى أن تحل على مستوى الاتحاد الأوروبي قبل أن نرى الائتمان يتدفق مرة أخرى في أوروبا. إن الإبقاء على البنوك غير الفعالة على قيد الحياة عن طريق دعم الحياة المتأتي من البنك المركزي الأوروبي لا يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة - أو بعبارة أخرى تلك التي تمثل 80 في المئة من الاقتصاد - والتي يمكن أن تستفيد حقا من عمليات ائتمان أسهل.

مقر ساسكو بنك

تباطؤ نمو الاتحاد الأوروبي في الربع الرابع

نحن نعد أنفسنا لتباطؤ كبير في الاتحاد الأوروبي في الربع الرابع من العام، والذي هو الآن محملا بالأحداث التي سيكون من الصعب إبقاءها تحت السيطرة: عدم امتثال اليونان لمطالب الترويكا وعدم الاستقرار السياسي في البرتغال جنبا إلى جنب مع أسسها المتدهورة والركود التقييدي في أيرلندا وإيطاليا وفرنسا على حد سواء مطلقا العنان للوعود الكاذبة بالقيام بإصلاحات حقيقية بدلا من معالجة الأمور بشكل صحيح. وبعد ذلك هناك فضيحة سياسية في أسبانيا اتخذت مسارها حتى وصلت إلى أعلى قمة الحكومة الحالية. وسوف يتعين على أوروبا أن تكف عن التظاهر في وقت قريب جدا.

مرة أخرى، يبدو الربع الثالث جيدا للأصول ولكن أيضا نهاية عقلية التوسيع والتظاهر. سوف تأتي الذروة القادمة للدورات الاقتصادية والأصول في عام 2017: إذا انعموا بها ما دامت بينكم.

الاتحاد الأوروبي يبحث الضغط الاقتصادي على مصر

مقر الاتحاد الأوروبي

يبحث الاتحاد الأوروبي في بروكسل، سبل الضغط على الحكومة الانتقالية المصرية للتوصل إلى تسوية سلمية مع أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، فيما قال مسؤولون أوروبيون إن قرار الاتحاد يمكن أن يؤثر على حزمة منح وقروض حجمها خمسة مليارات يورو يقدمها الاتحاد الأوروبي لمصر.

ويعقد الاتحاد الأوروبي أول جولة محادثات طارئة حول العنف الدموي في مصر الذي «يثير قلقا شديدا» وسط تحذيرات من أن الدول الأعضاء ستراجع علاقاتها مع مصر بشكل عاجل في حال عدم عودة الهدوء.

واستدعي سفراء الدول الأعضاء في اللجنة السياسية والأمنية في الاتحاد من إجازاتهم الصيفية لإجراء محادثات طارئة في بروكسل تبدأ عند الساعة الـ8 بتوقيت غرينتش، بعدما وصلت حصيلة خمسة أيام من أعمال العنف في مصر إلى نحو 800 قتيل.

وكان رئيسا المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية قد حذرا أمس من أن أي تصعيد إضافي يمكن أن يكون له «عواقب غير متوقعة» على مصر والمنطقة، وحملا الجيش والحكومة مسؤولية عودة الهدوء في البلاد.

وقال هرمان فان رومبوي وجوزيه مانويل باروزو في بيان مشترك إن «التطورات الأخيرة في مصر وخصوصا العنف في الأيام الماضية يثير قلقا شديدا، من الضروري وقف العنف فورا».

وتعهد الاتحاد الأوروبي وهو أكبر جهة مانحة في العالم للمساعدات، بتقديم حوالي 5 مليارات يورو «حوالي 6,7 مليارات دولار» كقروض ومساعدات لمصر بين 2012/2013 لكنه أعلن بعد إزاحة الجيش للرئيس السابق الإسلامي محمد مرسي أن المساعدات ستخضع لمراجعة منتظمة.

ورغم الحديث في بعض العواصم الأوروبية عن تعليق المساعدات أو فرض عقوبات على المسؤولين عن سفك الدماء قال دبلوماسي أوروبي رفض الكشف عن اسمه إن اجتماع الاثنين لن يكون لقاء لاتخاذ قرارات، وإنما للنظر في خطوات المرحلة المقبلة.

ولوح الرئيس الفرنسي فرنسوا أولاند والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الأسبوع الماضي باحتمال أن يعيد الاتحاد الأوروبي النظر في تعاونه مع السلطات المصرية.

وفيما توقفت الرحلات السياحية وأغلقت مصانع أوروبية أبوابها في مصر بسبب العنف، أعلنت الدنمارك الأسبوع الماضي أنها تعلق مشاريع تنمية كانت تجري وسط تعاون مباشر مع الحكومة والمؤسسات العامة.

خبير: الهند لا تحتاج خط ائتمان من صندوق النقد

قال كاوشيك باسو كبير الاقتصاديين في البنك الدولي امس إن الهند ليست في حاجة لطلب خط ائتمان من صندوق النقد الدولي للمساعدة على إصلاح اقتصادها وذلك في نفس اليوم الذي هبطت فيه الروبية إلى مستوى قياسي منخفض.

وسئل باسو بعد أن ألقى محاضرة في العاصمة الهندية نيودلهي إن كان ينبغي على الهند أن تطلب مساعدة من صندوق النقد فقال «لا أعتقد أن الوضع الذي نحن فيه يتطلب ذلك ... الهند لديها احتياطيات كافية من النقد الأجنبي لذلك لا يوجد ما يستدعي اللجوء إلى صندوق النقد.»

وهبط سعر الروبية الهندية بالرغم من سلسلة إجراءات أعلنتها الهند الأسبوع الماضي لوقف هبوط العملة. والروبية هي أسوأ العملات أداء في آسيا منذ أواخر مايو أيار حين لمح الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» لأول مرة بأنه قد يبدأ سحب التحفيز النقدي هذا العام وهو ما أدى إلى خروج تدفقات مالية من الأسواق الناشئة في أنحاء العالم.

روسيا تجري محادثات مع أذربيجان لاستخدام خط أنابيب نفطي

«رويترز»: قال مسؤول نفطي أذري امس إن روسيا تجري محادثات مع أذربيجان لاستخدام خط أنابيب لنقل النفط الروسي إلى أوروبا عبر تركيا بعد استخدامه لسنوات عديدة في تصدير نفط أذربيجان إلى أوروبا عبر روسيا.

وتأتي تلك الخطوة مع استخدام خط الأنابيب الذي تديره بي.بي البريطانية من اذربيجان إلى تركيا بنصف طاقته التي تبلغ 1.2 مليون برميل يوميا مع نضوب حقول النفط الأذرية في منطقة بحر قزوين.

وقال روفناج عبد الله بيف رئيس شركة سوكار النفطية الحكومية في أذربيجان إن شركته تجري محادثات مع شركة روسنفت الروسية الحكومية حول نقل ما يصل إلى خمسة ملايين طن من النفط سنويا «100 ألف برميل يوميا» عبر أذربيجان.

وستتم معالجة بعض الكميات في مصاف محلية أذرية وسيتم تصدير كميات أخرى عبر خط الأنابيب الذي تديره بي.بي إلى ميناء جيهان التركي.

وقال عبد الله بيف إن روسنفت مهتمة بمنشآت تحميل النفط التابعة لسوكار في جيهان وسنغافورة والفجيرة.

«إنفستكورب» توافق على بيع حصة الأغلبية في «سكريل غروب»

أعلنَ إنفستكورب، المؤسسة العالمية المتخصصة في إدارة الأصول البديلة عن موافقته على بيع حصة الأغلبية في «مجموعة سكريل» «Skrill Group»، لصالح «سي في سي كابيتال بارتنرز» مقابل 600 مليون يورو «800 مليون دولار أمريكي». وسوف يُبقي إنفستكورب على حصة الأقلية في سكريل، وسيحتفظ بمقعد في مجلس إدارة الشركة لمواصلة دعمها. وتخضع هذه الصفقة لموافقة الجهات الرقابية المختصة.

وتُعد سكريل التي تأسست في العام 2001، واحدة من أكبر نظم الدفع الالكتروني في أوروبا، كما تُعدّ واحدة من أكبر مزودي خدمات المحافظ الرقمية المستقلة في العالم حيث تخدم ما يزيد على 36 مليون من أصحاب الحسابات. وتُمكن المحافظ الرقمية التابعة لسكريل، أي مستهلك من الدفع إلكترونيا عبر الانترنت بسهولة وأمان، وتحويل وتسلم المبالغ المالية عبر الانترنت بأقل التكاليف. وتسعى سكريل لأن ترسّخ مكانتها عالميا لتصبح الخيار الأمثل لدفع الأموال وتسلمها عبر الانترنت. وعلق يوسف اليوسف، المدير التنفيذي لانفستكورب في دولة الكويت قائلا: «لقد كان شراء سكريل قبل سبع سنوات خطوة ناجحة من قبل إنفستكورب. ونحن نؤمن اليوم بأننا نجحنا في إثبات قدرتنا على تعزيز نمو أعمال سكريل وتوسّعها في أسواق جديدة. إننا نتطلع، من خلال حصة الأقلية التي لا نزال نحتفظ بها، إلى مواصلة العمل مع فريق الإدارة بالشركة لمساعدتهم على رفع معدلات نمو الشركة، لاسيما في الأسواق الرئيسية حول العالم.»

يوسف اليوسف

«نيسان» تحافظ على موقعها الريادي في مجال فعالية حملات تسويق السيارات

تواصل نيسان احتفاظها بموقعها كعلامة تجارية رائدة ومُعلن مهم من ناحية فعالية الحملات التسويقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب ما أكدته مؤسسة ايفيس ورلدواید العالمية المتخصصة في قطاع التسويق. وحافظت الشركة على موقعها المتقدم بين الشركات على «مؤشر فعالية ايفيس» للسنة الثانية على التوالي.

وتخضع كل شركة مدرجة على «مؤشر فعالية ايفيس» لتقييم ذو معايير صارمة يشمل دراسات الحالات والأعمال من قبل مجموعة من خبراء قطاع السيارات لإثبات أن الحملات التسويقية لتلك الشركات حققت نتائج ناجحة ومقنعة. وتُمنح النقاط للحملات التسويقية على مؤشر ايفيس تبعاً لمعايير ايفيس الدولية، وتشمل تلك المعايير: الفعالية والنتائج والإبداع والتنفيذ الجيد وغيرها.

ويعطي فريق الخبراء نقاطاً لكل علامة تجارية لتلبيتها المعايير المذكورة، وقد جمعت نيسان أكبر عدد من النقاط خلال العامين الماضيين في فئة السيارات، ما يعني سيطرة نيسان على جوائز تسويق السيارات بحصولها على أعلى عدد من درجات الشرف بين العلامات التجارية في قطاع السيارات خلال فترة الـ 12 شهراً الماضية. وكان على رأس قائمة الحملات التسويقية التي نفذتها نيسان حملة «Desert Nemesis» و«Speed Personified» وحملة تجارب القيادة «House Hunter Test-Drive».

وقال سمير شرفان، المدير التنفيذي لشركة نيسان الشرق الأوسط: «في نيسان، ندمج الإبداع والإثارة في كل ما نقوم به: في علامتنا التجارية ومنتجاتنا وحملاتنا التسويقية. ونعتقد بأهمية تقديم منتجات إبداعية والإثارة للجميع، ولكن ليس على حساب النواحي العملية. فعندما نقوم بأعمال إبداعية، نقوم بها بطريقة مفيدة للناس في العالم الحقيقي. إن الالتزام بهذا الإبداع الذكي والمرتكز على العملاء يمثل أساس أعمالنا كلها».

فريق عمل نيسان